

مذكرة إلى السيدات والسادة أعضاء مجلس الإدارة في خصوص

الوكالة العقارية للسكنى
الرئيس المدير العام
محمد الحناش عبيدي

التقرير السنوي لنشاط الحوكمة بالوكالة لسنة 2019

أنتشرف بأن أعرض عليكم التقرير السنوي لنشاط الحوكمة بالوكالة العقارية للسكنى لسنة 2019 وهو تقرير تمت إحالته بتاريخ 07 فيفري 2020 إلى السيد المدير العام للحوكمة بديوان وزير التجهيز والإسكان والبنية التحتية.

وقد كان التقرير كغيره من تقارير المنشآت الأخرى، محلّ متابعة من قبل مصالح الحوكمة برئاسة الحكومة في بداية شهر أكتوبر 2020 عن طريق وزارة الإشراف أساسا، في خصوص مدى تقدّم مراحل عملية اندماج المنظومات المعلوماتية خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2020.

وقد تولّت الوكالة بتاريخ 19 أكتوبر 2020 مراسلة السيد المدير العام للحوكمة بوزارة الإشراف في الغرض ومدّه بالتقدّم المسجّل خلال الفترة المذكورة في خصوص النقاط المثارة، على غرار:

*استكمال المرحلة الثانية الخاصة بالتصرف في الشؤون المالية حيث استُكمل الاختبار والتكوين وهي في طور الاستغلال وتخص هذه المنظومة المحاسبية العامة والمحاسبية التحليلية والمحاسبية الفرعية والخزينة ومراقبة المصاريف؛

*انطلاق واستكمال المرحلة الثالثة والأخيرة من عملية إرساء منظومة الإدارة الالكترونية وهي في طور الملاحظات.

مع الإشارة إلى تأجيل بعض العناصر إلى سنة 2021 كالمرحلة الثالثة الخاصة بمنظومة الإقتناءات والمخزون والميزانية والتصرف في اسطول السيارات وكذلك الدراسة المتعلقة بالنظام المعلوماتي العقاري SIF نظرا لنقص في الموارد البشرية على مستوى إدارة الإعلامية.

والسلام.

وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية

الوكالة العقارية للسكنى

التقرير السنوي

لنشاط خلية الحوكمة بالوكالة العقارية للسكنى

لسنة 2019

التقرير السنوي لنشاط خلية الحوكمة بالوكالة العقارية للسكنى لسنة 2019

تمثل نشاط خلية الحوكمة بالوكالة العقارية للسكنى خلال سنة 2019 أساساً، في مواصلة تنفيذ ما تم ضبطه منذ السنة الفارطة من نقاط ضمن برنامج عمل الخلية لسنتي 2018 و 2019 مع التفاعل الإيجابي مع كل ما ورد على الوكالة من ملفات لها علاقة بمجال نشاط الخلية سواء من الإدارة العامة للحوكمة برئاسة الحكومة أو من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أو الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية أو بقية مختلف الهيئات ويقدم هذا التقرير بسطة عما تم تسجيله خلال سنة 2019 في المجال.

(ا) تذكير موجز ببرنامج عمل الخلية لسنتي 2018 و 2019:

يرمي البرنامج إلى مزيد تحسين الأداء في مجالات الحوكمة بالوكالة حسب الأولويات وما تسمح به الإمكانيات المتاحة للخلية مع ضمان سير العمل الطبيعي دون إرباك والأخذ بعين الاعتبار حداثة المهمة وغياب التقاليد. ومن أهم النقاط التي تم إدراجها ضمن برنامج العمل لسنتي 2018 و 2019 هي:

- (1) - هيكلة الخلية وتكوين فريق عملها وتصور نشاطها مع السعي إلى تأمين إنجاز عملها بالتفكير في جعلها خلية مندمجة مع بقية مكونات الهيكل التنظيمي؛
- (2) - مزيد النجاعة في الأداء وحوكمة التصرف: انطلاقاً من دراسة واقع الوكالة في مجال الحوكمة وتحديد المحاور التي ستعمل عليها الخلية مستقبلاً بعد استكمال تركيبها. ومن أهمها التكوين في مجال الحوكمة؛ ومواصلة متابعة بعض الدراسات الهامة القائمة باعتبار علاقتها بالموضوع وذلك بمواكبة الدراسة الاستراتيجية لنشاط الوكالة والدراسة الخاصة بالهيكل التنظيمي ومتابعة مدى تقدم تنفيذ عملية الاندماج المعلوماتي؛
- (3) - توقي الانحرافات والوقوف عليها. بالعمل على توفير المتطلبات الأساسية لنجاح مهام الحوكمة ألا وهي وجود نظام رقابة داخلية فاعل ونظام مراقبة تصرف فعال ونظام لإدارة المخاطر يقض ومستشرف ومنظومة معلوماتية مندمجة.

(1) في خصوص هيكله الخلية وصيغ اندماجها مع بقية المصالح:

في غياب التنصيص على هيكله الخلية ضمن الهيكل التنظيمي القائم، مثلت الدراسة الخاصة بمراجعة هذا الهيكل خلال سنة 2018 و2019، فرصة مناسبة لإيجاد صيغ اندماج الخلية المحدثة وتناسق نشاطها مع بقية هيكل المؤسسة لا سيما منها المصالح ذات العلاقة بالموضوع مثل إدارة وحدة التدقيق الداخلي وإدارة مراقبة التصرف وإدارة الدراسات والبرمجة وإدارة متابعة ومراقبة الأشغال وإدارة الموارد البشرية ووحدة الجودة وإدارة الإعلامية. وقد تم خلال سنة 2019 إنهاء الدراسة وتمت المصادقة على الهيكل التنظيمي الجديد من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد يومي 18 و19 ديسمبر 2019. ليبقى الإنطلاق في تكوين فريق العمل في انتظار مصادقة سلطة الإشراف على محضر المجلس.

(2) في خصوص مزيد السعي إلى نجاعة الأداء وحوكمة التصرف:

- بعد أن تم خلال سنة 2018 القيام بدراسة واقع الوكالة من حيث الحوكمة والوقوف على مدى ما هو متوفر من أسس يمكن البناء عليها سواء بالثمنين والتطوير أو بالتصحيح والتدارك، تم خلال سنة 2019 التأكيد على المحافظة على التقاليد والمقومات المتمسمة بالحوكمة التي جمعتها الوكالة على مراحل والتي بينت جدواها والتي يمكن اعتبارها ركائز أساسية لإرساء هذا المفهوم الجديد بالعمل على تطويرها وإضافة ما تقتضيه من تعديلات في اتجاه مزيد تحسين الحوكمة بالمؤسسة. نذكر من هذه المقومات بالأساس،

* وجود نسبة محترمة من اندماج المنظومات الإعلامية وخريطة مخاطر وهيكل تنظيمي ودليل للإجراءات؛

* وجود عدة إدارات تعنى بمجالات الحوكمة: إدارة وحدة للتدقيق الداخلي؛ إدارة لمراقبة التصرف وإدارة لمتابعة ومراقبة الأشغال ووحدة مكلفة بالجودة....؛

* وجود عدة لجان استشارية ذات اختصاصات مختلفة تساعد على أخذ القرارات على امتداد كل مراحل الإنتاج إلى جانب اللجان الخاصة بالصفقات العمومية والمنصوص عليها بالتشريع الجاري بها العمل.

وقد تم خلال سنة 2019 تسجيل بعض التحسينات على هذه المقومات كتعيين أداء لجنة إسناد المقاسم بالاهتمام إلى تطبيق معلوماتية تؤمن معالجة مطالب الحرفاء وترتيبها بأكثر شفافية ومراجعة تركيبة بعض اللجان الأخرى في اتجاه مزيد النجاعة وتحديد المسؤوليات.